الفحول انه لييرلكل صدقات وانه موفق للصواب والمسئول من الطلاب ان لا يقيد واعلى ما في الشرح الا بعد التدبر وعلى هذه الحواشي قوله واما لما تقدم من تفصيله انهم استدلوا على ابطال الشق الثالث بوجهين الاول لو كان الاجزاء واجبات لكان كل منها مستغنيا فلا يلتئم منهما مركب حقيقي لوجوب الحاجة بين اجزاء المركب الحقيقي الثاني لو كانت تلك الاجزاء واجبة لكانت بسيطة او منتهية الى اجزاء بسيطة لبطلان التسلسل فهذه الاجزاء واجبة بسيطة فيلزم بساطة الواجب وهو خلاف الفرض وفيه تامل فان الوجه الثاني لا يفيد الا بساطة الواجب في الجملة لا بساطة كلما يكون مصداقا لهذا المفهوم حتى يكون الوجوب منافيا للتركيب وعبارات القوم تقتضي ان يكون المدعى هذا دون ذلك فافهم ثم هذان التقريران لا يفيدان الا البساطة الخارجية لان الاجزاء الذهنية يمتنع فيها الافتقار لكونها متحدة في الوجود فلا يتم الوجه الاول وايضا لا يجب تناهي الاجزاء الذهنية لكونها متحدة في الوجود شيئا واحدا او وجودا فلا تسلسل فلا يلزم الا استحالة الا ان يبنى على تلازم التركيبين فتدبر قوله ومن هيهنا تمم الى اخره تفصيله ان الاستدلال المشهور الفلاسفة لاثبات التوحيد ان وجوب الوجود نفس حقيقة الواجب فح لو تعددت العياذ بالله لكان وجوب الوجود نفسها لامتناع الجزئية فيجب ان تشتمل على امر زائد يكون مختصا بكل منهما وح يلزم الحاجة الى امر زائد وهو منافات للوجوب وان كان وجوب الوجود نفس حقيقة واحد وحقيقة الاخر غيره فلا يكون هذا الاخر واجبا هذا واعترض عليه بانه كيمونة في شرح التلويحات ان مفهوم وجوب الوجود اعتباري عقلي

مصداقه

مصداقه يجوز ان يكون امورا بسيطة يكون كل منها مستغنيا وممتازا بنفس حقيقته ويكون مفهوم وجوب الوجود عرضيا لازما ويكون ملزومها امورا متعددة ويسمى هذه الشبهة افتخار الشياطين واجاب عنه بعض المتاخرين بان مفهوم وجوب الوجود مفهوم واحد لا يكون مصداقه الا امرا واحدا فلو تعدد المصاديق لهذا المفهوم لكانت مشتركة في امر يكون تمام مهيته كل منها وح يحتاج الى امر زائد فيلزم المحذور واعترض عليه بالمنع والنقض كما بين في الشرح وهذا الدليل يدل على ان مصداق مفهوم وجوب الوجود ليس نوعا ولا جنسا فبطل التماثل والتجانس فافهم قوله الثاني لو كان له اجزاء الخ يمكن المواخذة فيه بانه قد تقرر في موضعه ان المركب لا يحتاج في وجوده الى علة سوى علل الاجزاء بل جعل المركب ليس الا مجموع جعول الاجزاء كيف لا والمركب عبارة عن الاجزاء لا فرق بينهما وبينه الا بالتفصيل والاجمال فاذا اعتبرت الاجزاء مجموعة متوحدة بنحو توحد في المركب واذا اعتبرت نفس الكثرة كانت اجزاء وايضا الممكن لا يحتاج الى العلة الا لان يمتنع عليه انحاء السببية والعدم ويكتسب الوجوب فيوجد فلا يحتاج الى الجاعل الا في حالة انحاء الاعدام الممكنة والمركب نحوان من العدم عدمه بعدم الاجزاء وهذا النحو من العدم ممكن ان كانت الاجزاء ممكنة والاخر عدمه مع وجود الاجزاء اجمع وهذا النحو من العدم مستحيل بنفسه فلا يحتاج الا الى احالة النحو الاول من العدم فان النحو الثاني مستحيل بنفسه فلا يحتاج الى احالة محيل واذا تمهد هذا فنقول المركب لا يحتاج في وجوده الى الاجزاء اصلا بل انما يحتاج الى جاعل الاجزاء ان كان العدم على الاجزاء ممكنا واجزاء الواجب لو كانت العياذ بالله لا يجوز العدم عليها فلا نسلم لزوم

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)